http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2143) السنة الثامنة - السبت (28) أيار 2011

كتابة على الحيطان

النجيفي وموقف النواب

عامر القيسي

يقول السيد النجيفي رئيس البرلمان انه رفع قضيته ضدنا لأننا أسأنا إلى أعضاء مجلس النواب، ورغم أن الأمر يبدو كنكتة خفيفة في سوق كوميديا المشهد السياسي العراقي، ذلك أن نائبا من النواب لم يتصل بالجريدة ولم يحتج ولم يبد احدهم امتعاضا رغم أننا على تواصل يومي معهم بسبب طبيعة عملنا. ولا ندري كيف لم يستنفر النجيفي قواه للدفاع عن نوّابه وهم يتعرضون لأشد أنواع الضغوطات السياسية وغير السياسية من اجل التصويت على سلّة النواب، التي شكّلت فضيحة بجلاجل في المشهد السياسي العراقي!

لماذا لم يحتج ولم يلجأ إلى القضاء عندما تم خرق بنود دستورية واضحة أمام عينيه وبمساعدته وتشجيعه؟ النجيفي لا يحتج على تقصير المسؤولين ولم يكلف نفسه مشقة رفع دعوى قضائية ضد أي من المسؤولين عن قضايا سرقات مكشوفة وموثقة، وهو المفترض فيه أن يكون حارسا للمال العام، الذي هو مال الشعب الذي هو رئيس مجلس نوّابه!

عشرات الانتهاكات والتجاوزات على حقوق المواطنين في مختلف مجالات الحياة، والتي تعج وتزدحم بها تقارير محلية ودولية رصينة. لم يكلف السيد النجيفي نفسه ويلجأ إلى القضاء إحقاقا لحقوق المواطنين!

هل السيد النجيفي مسؤول عن ٣٢٥ عراقيا فقط يغيب في الغالب أكثر من ١٠٠ منهم عن اجتماعات مجلس النوّاب؟ وينبري الآن للدفاع عن "حقوقهم" المهضومة من قبل وسيلة إعلامية، لم تقل شيئا سوى أنها تحدثت عن سرّاق المال العام والمرتشين وعرّابي صفقات سوداء، أفقروا الميزانية وعطلوا المشاريع وأقصوا كفاءات وضيّعوا زمنا وجعلونا نتحسر على حياة الناس في الكونغو!

نعم سيادة الرئيس كتبنا عن حرامية العراق ولم نخصص واحدا في البرلمان ولا في الحكومة وطالبنا دائما بمحاسبة هؤلاء الحرامية أينما وجدوا وفي أي منصب كان، فهل في هذا إساءة للسادة النواب أو انتقاص من مكانتهم كممثلين للشعب.

المفترض بالنجيفي وهو وجه العراق التشريعي أن يقف ويدعم كل وسائل الإعلام التي تتصدى بشجاعة نادرة، وسط فوضى اغتيالات الكواتم، لمافيات السرقة والرشاوى، وان يحشد كل أعضاء البرلمان لقيادة حملة وطنية مسؤولة ومخطط لها للعمل على محاربة الفساد المالي والإداري والتعاون مع وسائل الإعلام التي بإمكانها أن تخوض في مستنقع الحرامية من اجل إنقاذ العراق منهم، وتقديم التضحيات في هذا الطريق الشائك والمحفوف بالمخاطر.

نعم سيادة النجيفي هذا هو الموقف الحقيقي الذي ينبغي أن تتخذوه مع كل السادة النواب، تنفيذا للقسم الذي أديتموه وللأفكار الوطنية التي تناضلون من اجلها وتطبيقا للشعارات التي رفعتموها قبل السابع من آذار الماضي، عندما ذهبنا على إيقاع الهاونات إلى صناديق الاقتراع لكي نجلسكم على كراسي السلطة التشريعية مع كل امتيازاتها لكي تدافعوا عنا وعن حقوقنا وتحاربوا معنا حرامية العراق باختلاف التسميات والمواقع.

أو هذا هو الذي من المفترض أن يكون!

الآن على السادة النواب أن يقولوا كلمتهم في دعوى رئيسهم، إن كانوا مقتنعين بها أو أنهم يعتقدون أنها تكميما للأفواه وتحجيما لدور الإعلام ومحاربة لشجاعة الشجعان في إبداء الرأي. الكرة الآن في ملعبكم أيها السادة الكرام، وهي دعوة ليست لمساندة المدى تحديدا، إنها دعوة للانتصار للمبادئ التي وصلتم بسببها الى مقاعد البرلمان، وانتصارا لأنفسكم وتسجيلا للتأريخ أن أحدكم لا يريد بنا العودة إلى زمن الاستبداد والرأي الواحد.. هي قضيتكم بالدرجة الأولى. فان كنتم في الطريق نفسه، طريق النجيفي، فانتظروا الانتخابات القادمة، وان اخترتم طريق العراق الجديد الديمقراطي التعددي، حسب الدستور والقانون والحملات الانتخابية، فقد انتصرتم لانفسكم.

والسلام عليكم..

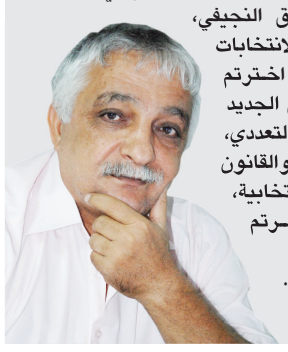

مثقفون عراقيون: دعوى النجيفي مشروع "برلماني" لتقييد حرية التعبير

□ بغداد/ المدى

عبر مثقفون عراقيون عن قلقهم من الاستهداف المتواصل للمؤسسات الإعلامية والصحفيين العاملين فيها، ومحاولة التضييق على عملهم عبر دعاوى ومطالبات بتعويضات مالية كبيرة.

وكان رئيس البرلمان قد رفع دعوى قضائية على رئيس تحرير المدى واثنين من صحفييها الأسبوع الماضي وطالبهم بتعويض مالي يصل، بالتكافل بين الثلاثة، إلى ١٥٠ مليون دينار، على خلفية مقالات وقصص إخبارية انتقدت عمل البرلمان الحالي.

وقال الأمين العام للاتحاد والأدباء والكتاب العراقيين الفريد سمعان إن "من حق كل من يعتقد أن شخصاً قد أساء إليه عبر الكتابة والنشر في الصحف إن يقيم دعوى، والمحكمة هي التي تفصل بالموضوع بعد أن تطلع على الأدلة التي تقدم بها المدعي، لكن سمعان قال انه "في الغالب أن الصحافة تتحدث عما تعتقد بأنه يعرقل الحياة السياسية وتطور المجتمعات، وتعبر عما يشعر به الأفراد وما يتوقون إليه وما يتمنون تحقيقه وهو يطالب المسؤولين بضمان تحقيق المطالب، ويظل الصراع قائما بين الصحافة والسلطات المختلفة في شتى أرجاء العالم والكشف عن النواقص دائماً في مهمات السلطة الرابعة".

وانتقد الفنان الفوتوغرافي علي طالب محاولة لـ"إسكات الأصوات الحرة"، مشيرا إلى أن هذه الدعوة ما هي إلا أسلوب لكتم الأفواه التي تطالب، بالنقد البناء الهادف، رفع مستوى الأداء البرلماني والحكومي".

كذلك، دعا الناقد علي الفواز إلى "تكريس تقاليد حقيقية للديمقراطية وإيجاد فضاءات ايجابية بين مؤسسات الدولة والإعلام، لان هذا التنسيق من شأنه أن يعزز الأداء وينمي قوة النقد الايجابي ويكرس قيم الحوار والتفاعل بين القوى الرسمية والمدنية".

وقال الفواز: "احسب أن جريدة المدى وهي مؤسسة مدنية من حقها أن تستثمر الفضاء الديمقراطي والحق المدني في التعبير لنقد بعض مظاهر الأداء السياسي على مستوى السلطات التنفيذية والتشريعية والقضاء".

وبين أن "الدعوة للسيد رئيس مجلس النواب تخل بهذه التقاليد وتمنع النقد وتحجم دور الإعلام في مراقبة عمل السلطات وأداء بعض مؤسساتها فضلا عن انه يعبر عن توجهات نأمل ألا تتكرس في العراق الجديد".

ووصف عضو المكتب التنفيذي لاتحاد الأدباء والكتاب العراقيين الشاعر إبراهيم الخياط ممارسات التعرض للصحافة بأي شكل من الأشكال محاولة لتكميم الأفواه، وقال إنها مخالفة دستورية لحق مكفول، لكنه قال: "الغريب أن يكون راعي المؤسسة التشريعية هو من يخالف الدستور وهذا ما ينطبق ببيت الشعر الشهير:

إلى الماء يسعى من يغص بلقمة
وإلامَ يسعى من يغص بماء؟".

وتابع: "نحن معشر الإعلاميين نأمل أن نلجأ إلى البرلمان ليحفظ حقنا الدستوري فإذا بنا نبحث عمن نلجأ إليه كي يحمينا ويحفظ حقنا الدستوري من الراعي التشريعي الأول في العراق".

أما الشاعرة آمنة عبد العزيز فقالت، إن صوت الصحفي بارز وخال من تداعيات السياسة، ولمسنا خلال محطات سياسية عصيبة من شخصيات فاعلة في الوسط الثقافي والسياسي طرح أفكار تتقاطع مع الجهات السياسية والسياسيين".

وأضافت: "الأستاذ فخري كريم بصوته الجريء والواضح يعطينا كماً من الدفعات بان نضع النقاط فوق الحروف ومن خلال صحيفة المدى التي هي بوابة مفتوحة على بث الحقائق بمصداقية لا يرضى بها من يتقاطع مع تلك الأفكار، ولكننا دائماً نسعى ويحدونا الأمل في أن تكون الجهات البرلمانية مستوعبة لمفاهيم الديمقراطية الحقة وان يجعلوا من الرأي الآخر خطوط تواصل للارتقاء وليس للاختلاف والابتعاد على حساب مستقبل المفهوم الديمقراطي للسياسة العراقية الحديثة".

من جانبه، يرى عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام للأدباء والكتاب العراقيين الشاعر احمد عبد السادة أن العديد من الدعاوى القضائية التي يعرفها السياسيون ضد الصحفيين تعتبر محاولة لتحجيم دور الصحافة المطالبة بتكريس قيم الحرية والشفافية والبحث عن الحقيقة وفي إشاعة المنافع النقدية الجريئة التي يبحث عن الحلول والمعالجات للكثير من الأغراض التي أنتجتها العملية السياسية العراقية العليلة والتي من الواجب كشف كل إفرازاتها الفادحة لذلك فإن هذه الدعاوى القضائية تندرج ضمن مشروع إعاقة الصوت الصحفي الحر الذي يهدف إلى كشف كل خرائط الفساد والتردي في كل مناحي الدولة العراقية.

مواطنون من نينوى: مقاضاة المدى خطأ فادح.. والأجدى بالبرلمان تشريع حماية الصحافة

□ نينوى/ المدى

أجمع مواطنون من نينوى، استطلعت المدى آراءهم بشأن دعوى مجلس النواب العراقي أمام محكمة النشر والإعلام ومطالبته جريدة المدى دفع تعويض مالي يبلغ ١٥٠ مليون دينار، بسبب مقالات ومواضيع نشرتها المدى تعلقت بمجلس النواب وعمله، أن من الخطأ مقاضاة المدى، أو أي جريدة أخرى تعمل على نشر حرية الفكر، وبناء العراق وفق الأسس الديمقراطية الرصينة.

إذ رأى الإعلامي وعضو مجلس محافظة نينوى السابق مجيد رشيد النعيمي، أن مجلس النواب يرتكب خطأ كبيرا، بإقامة مثل هكذا دعاوى، لان دوره هو تشريع القوانين التي تدعم الحرية، والتي هي الركيزة الأساسية للديمقراطية، فكيف يقوم الآن بتكميم الأفواه؟، ووضع العصا في عجلة الحرية، وقال النعيمي بان هناك جهات في داخل مجلس النواب تعمل على محاربة الكلمة الحرة الصادقة، وتساءل مجيد رشيد: كيف سنبني عراقا ديمقراطياً قوياً، والصحافة ملاحقة، والأقلام المدافعة عن الحرية محاربة.

وكان على مجلس النواب المؤقر، أن يرد على ما طرحته المدى، ويبين وجهة نظره، لأنه يفترض أن يتعامل باسم الشعب، والشعب مع حرية الصحافة، والنقد الموضوعي من اجل البناء والتطور.

ومن شمال نينوى، جاء الرد غاضباً من الصحفي المستقل نذير محسن، إذ قال بان على المواطنين أن يبادروا فوراً بمقاضاة مجلس النواب العراقي، حتى وإن كان يمتلك الحصانة، أولاً لأنه استغرق أشهراً طويلة بعد انتخابه، قبل أن يعقد اجتماعه الأول، وينتخب الحكومة الجديدة، وتركه البلاد تسبح في بركة دم، ومن ثم، فشله في التعامل مع الكثير من الملفات، واكبر دليل على ذلك الصراعات داخله، وتأثيرها على الوضع العام في العراق.

ويتابع نذير: كان على المجلس وبدلا من مقاضاة جريدة المدى، أن يشرع قانونا يحمي به الصحافة العراقية من المكممين، لا أن يقوم هو بممارسة هذا الدور، وإذا كان مجلس النواب هو من يقوم بملاحقة الصحفيين، فكيف بباقي مؤسسات الدولة؟!، أتكافأ الصحافة التي فقدت العشرات من أبنائها طوال السنوات العجاف، بمقاضاتها، وأكيد أن المجلس لا يعرف بان جريدة المدى هي أول من قدمت الشهداء من الصحفيين، ومازال صوت ابنها الشهيد احمد آدم يصدح بالحرية، ويرفض الاستسلام للظلاميين، وإن كانت تعرف فالمصيبة أعظم.

المحامي خالد عوني منصور من تلكيف، قال بأنه مطمئن، في أن القضاء العراقي سينتصر للمدى، وهناك سوابق عديدة وقعت خلال السنوات الماضية، وكان للقضاء قوله الفصل، واثبت استقلاليته ونزاهته، وأشار المحامي خالد، ماذا لو طلب البرلمان تضييف صحفي أو رئيس تحرير جريدة في جلسة للبرلمان، ونوقش على مقال أو موضوع نشرته الجريدة ونال صدى واسعا لدى الرأي العام، أما كان هذا أفضل من لجوء المجلس إلى ساحة القضاء لخوض معركة ضد الصحافة، ولم يستبعد خالد أن تكون هذه الدعوى مقامة بالنيابة عن جهات فضحتهم المدى خلال الأشهر السابقة، بسبب تقييدهم للحريات الشخصية، وانتصرت فيها المدى للمواطنين.

المهندس المدني ياسين فتحي من مدينة الموصل، استغرب من لجوء رئيس مجلس النواب إلى خيار الدعاوى، والمطالبة بالتعويضات المالية، وقال مخاطباً من شجع على مثل هكذا أمر: هل نسيتم بان الإعلام هو من جعلكم تصلون إلى كراسي البرلمان؟، وهو من أسهم في بناء الدولة العراقية الجديدة، في حين أن بعضكم يحاول تهديمها؟، وكيف بكم لو اتحدت وسائل الإعلام فيما بينها، وقاطعتكم؟، ترى ماذا ستفعلون؟.

الكاتبة الصحفية وسن محمود سعد الله، ترى بان قيام مجلس النواب برفع دعوى ضد المدى أمام القضاء، رسالة منه إلى جميع وسائل الإعلام العاملة في العراق، بالسكوت عن الحق، وإبراز الجوانب المضيئة فقط، واستدركت: طبعا في حال وجودها، وقالت: لماذا يفعل المجلس هذا، ولا يقوم بشيء مثلاً إزاء ما تقوم به دول أخرى ضد العراق، أين مجلس النواب العراقي من قضية ميناء المبارك؟ أين هو من حبس تركيا للمياه عنا، وماذا فعل ومياه البزل الإيرانية دمرت أراضينا الزراعية.

ودعت وسن من وصفتهم بالشرفاء والوطنيين في مجلس النواب العراقي، الى وقف مثل هكذا ممارسات، والالتفات الى مساندة المواطن في المحن التي يمر بها، وان ينصب اهتمامهم على إيجاد سبل لتخليص العراق من المشاكل التي تحاصره على المستويات كافة.

كمال يحيى شاكر، كاتب وباحث سياسي قال بانه وفور قراءته لخبر مقاضاة مجلس النواب جريدة المدى، راجع ما أورده الخبر في انه سبب إقامة الدعوى، وقرأ ما كتبه رئيس التحرير من مقالات متسلسلة، وفوجئ بأن ما نشرته المدى كان في صالح المجلس وليس ضده.

وأوضح كمال: الإشارة إلى العيوب، من خلال عين السلطة الرابعة، فرصة للإصلاح، والوقوف عند الأخطاء، ولو كانت مقالات فخري كريم أو الصحفيين الآخرين، متجاوزة على مجلس النواب ومهينة له، أليس من المعيب حقا أن يكون سعر التكفير (تعويض) عن ذلك ١٥٠ مليون دينار؟!!.

وفي اتصال هاتفي مع المواطن بركات خير الدين(٥٣سنة) من سنجار: دعا مجلس النواب إلى سحب شكواه ضد جريدة المدى، لان الاستمرار فيها لن يخدم بشيء، وسيجد المجلس نفسه يوما ما في نزاع مع الكثير من وسائل الإعلام، وأكد أن الانجازات وخدمة المواطنين، أفضل بملايين المرات من الذهاب إلى المحكمة والوقوف كخصم ضد أي جهة كانت صحفية أو غير صحفية. المواطن بهنام سعد سامر من الحمدانية شرق مدينة الموصل، قال بان ما تنشره جريدة واسعة الإنتشار مثل المدى، يعتبر رأيا عاماً، ووفقا لذلك فهو يعتقد بان شكوى مجلس النواب إنما هي مقامة ضد الرأي العام، وهو الذي يجب أن يحترم، ويتم التعامل معه بطرق أخرى متحضرة، أسوة بالدول المتقدمة.

ثم أضاف بهنام: هذه الشكوى ستفسح المجال أمام مجالس المحافظات، بسلوك الطريق نفسه ضد الصحف ووسائل الإعلام العاملة في المحافظات العراقية، وسيتحول الأمر إلى سابقة، وتعود "حليمة إلى عادتها القديمة"، صحافة محاربة ومقيدة، ومن يدري ماذا سيحدث في هذا الزمن الذي قيل بأنه ديمقراطي، هل سيعودون إلى تهديم دور الصحفيين؟، أو اعتقالهم أو قتلهم أو نفيهم، لمجرد أنهم يدافعون عن الحقيقة، كما كان يحدث في أزمنة سحيقة، ربما اعتقدنا خطأ بأنها لن تعود مرة أخرى.

دعوا النجيفي إلى سحب الدعوى

صحفيون وقرّاء في كربلاء: دعوى البرلمان تثير القلق من "عقلية النظام السابق"

□ كربلاء/ علي العلاوي

عد صحفيون وناشطون في محافظة كربلاء رفع دعوى قضائية من قبل رئيس مجلس النواب على جريدة المدى والطلب بتعويضه مبلغ ١٥٠ مليون دينار كتعويضات مترتبة على المدى من أنها خطوة لا تصب في مصلحة الواقع السياسي العراقي الجديد ولا ينبئ عن أن الجميع قد غادر عقلية النظام السابق الشمولي، فيما راح آخرون يقولون إن هذا يدل على أن هناك من العراقيين من يريد البقاء على تلك العقلية لأنها الوجه الحقيقي للمنصب في العراق الذي يعد منصبا لخدمة الذات وليس لخدمة الشعب. وقال الإعلامي علي الطرفي، إن هذه الدعوى القضائية لم أكن أتوقعها من رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي. وأضاف: "هذه الحقيقة لا تعني إنني مع السياسيين ولكن لأن مواقف النجيفي السياسية وتصريحاته التي يعتمد فيها على وسائل الإعلام لنقلها والتي تخص مواقفه من هذه القضية أو تلك كانت هي السبب الذي جعلني أتفاجأ خاصة وان المدى لم تتناول النجيفي شخصيا كما تابعنا ونتابع المقالات التي يكتبها رئيس تحرير المدى أو كتابها وصحفيوها بل تعني الحالة التي يعيش فيها منصب الرئيس ومنصب الوزير ومنصب المفسد وليس الشخص بحد ذاته.. وطالب الطرفي، النجيفي، بأن يعود عن دعواه القضائية ليس حبا بالمدى بل حبا بالعملية السياسة التي لا يمكن أن تستقيم إلا بحرية التعبير. في حين قال الصحفي سلام محمد إن خطوة النجيفي ربما تفيدنا في الوقت الحاضر.

وأضاف: "لست مع رفع الدعوى ضد المدى بل لأنها ستكشف لنا أية طبقة سياسية لدينا وأي عراق نريد أن نبنيه وأي نقد نريد أن نصل فيه إلى حالة البناء.

وقال إن خطوة النجيفي ضد المدى ضد حرية التعبير ويبدو لي دائما أن المدى تكون رأس القلم الذي يقاتل فيه الصحفيون الآخرين لأنها دائما تكشف الحقائق ولديها الجرأة والإمكانية لكي تقول للآخرين هذه هي أقلامكم السياسية التي لا تكتب إلا تواقيع المصلحة في حين ستبقى أقلام الصحفيين لا تكتب إلا المداد الوطني. وأشار إلى إنه "علينا الإفادة من خطوة النجيفي لأنها ستقود إلى انتصار الكلمة والصحافة وحرية التعبير مثلما انتصر الحرف ضد من يريد العودة بالعراق إلى عصور مظلمة لان الواقع لا يتقبل إلا الصحيح". في حين اعتبر الناشط في مجال منظمات المجتمع المدني صباح حسن أن العراقيين ومنهم الطبقة المثقفة شعرت بالأسف لهذا الموقف لأنها كانت تظن أن الموضوع سيأخذ حجمه الطبيعي، وكان بالإمكان من النجيفي أن يستغل هذا الموقف لصالحه حين يتضامن مع المدى في مواقفها ومقالاتها ويقول إننا نريد أن نبني العراق وعلينا أن نشخص العلل والمواقف وان ما طرح من مواضيع تهم الواقع العراقي ولا تنتقص من شخصه، خاصة وأننا كناشطين لا نقبل أن تنتقص شخصية أي مواطن وأي مسؤول لأنها تعني انتقاصاً من الفرد العراقي والمواطنة التي نريد أن نحافظ عليها.

وأردف: "كان بإمكان النجيفي أن يكون مثل الوزير نصار الربيعي الذي اتصل بالصحفي في المدى علي حسين وشكره على مقاله وما كان من الصحفي إلا أن كتب ذلك وهذه هي الصحافة الحرة وقد ربح الربيعي وخسر النجيفي في موقفه هذا.

واستغرب المتقاعد حسين الأسدي من موقف النجيفي تجاه المدى. وقال: "إذا كان رئيس مجلس النواب قد امتعض وشعر أن المقالات التي تناولت موضوعة جلسات المجلس وما يدور فيها، وكانت تستهدفه شخصيا فعليه أن يقدم الدعوى القضائية ضد الشعب كله لأنه خرج بتظاهرات عديدة ينتقد جلسات مجلس النواب وينتقد عمله وعدم إقراره للقوانين ومنها قانون تخفيض رواتب المسؤولين والدرجات الخاصة الذي ظل يلف ويدور. في حين قال الشاب امجد علي أن على النجيفي وعلى أعضاء مجلس النواب أن يقدموا شكاوى على الشعب لأنه إذا ما قام باستطلاع بسيط فانه سيكون الخاسر الأكبر وان يكون الرهان إما أن يتنحى هو عن منصبه أو يصمت الشعب إلى الأبد.

وأبدى استغرابه ثانية حين قال: "لماذا لا يقدم شكوى على رجال الدين والخطباء الذين ينتقدون عملهم في كل خطبة وخاصة خطب الجمعة ولماذا لا يقدم الشكوى على السياسيين الذين ينتقدون عمله ويقولون إن رئاسة المجلس تتحمل مسؤولية عدم إقرار القوانين وان رئيس المجلس يكيل بمكيالين.. لماذا يقدم الشكوى على صحيفة المدى وعلى الإعلام والصحفيين؟ يبدو لي إن الإعلام والصحافة هي الحلقة الأضعف في هذا الوطن وعلى الإعلاميين أن يقفوا موقفا واحدا لكي يكونوا أقوياء فالدولة بلا إعلام قوي دولة ضعيفة وغير ديمقراطية. ودعا الروائي علي لفتة ، أسامة النجيفي إلى سحب الدعوى القضائية لأنها لا تصب في صالحه فهو يعطي صورة غير ملونة عن أداء السياسيين العراقيين. وقال إن المشكلة تكمن في أن المسؤولين العراقيين في السلطات جميعها وليس النجيفي تحديدا يتصورون أن الوصول إلى أماكن المسؤولية تعني أنهم أصبحوا هم الأعلون وهم الذين تدار لهم الرؤوس في حين هم خدم لهذا الشعب وان بإمكان الشعب أن يحاسبهم لان الشعب هو الذي أوصل الجميع إلى هذه المسؤوليات المختلفة.